سوق المشاريع بدول مجلس التعاون الخليجي **يوليو 2025**

تراجع شديد لوتيرة إسناد المشاريع في الدول الخليجية على خلفية تباطؤ الأنشطة على نطاق واسع...

تراجعت القيمة الإجمالية لأنشطة إسناد المشاريع في الدول الخليجية في الربع الثاني من العام 2025 بعد أن سجلت خمسة من الدول الأعضاء الستة انخفاضاً على أساس سنوي في وتيرة اسناد المشاريع. إذ انخفض إجمالي قيمة العقود المسندة في الدول الخليجية بنسبة 58.0 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2025، ليصل إلى 28.4 مليار دولار أمريكي، مما يعد أدنى المستويات المسجلة في أربعة عشر فترة ربع سنوية، مقابل 67.7 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. ويعزى هذا التراجع بصفة رئيسية إلى الانكماش الحاد في أنشطة اسناد المشاريع في السعودية، والذي ترافق مع أداء ضعيف مماثل في الإمارات. وعلى صعيد الأداء في النصف الأول من العام 2025، انخفضت قيمة العقود المسندة في الدول الخليجية بنسبة 38.9 في المائة على أساس سنوي لتصل إلى 86.0 مليار دولار أمريكي مقابل 140.7 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2024، نتيجة التراجع الحاد في أنشطة المشاريع في السعودية على وجه الخصوص. وسجلت كافة أسواق المنطقة، باستثناء قطر، انخفاضاً في قيمة العقود المسندة خلال الربع الثاني من العام، في حين كانت الكويت الدولة الوحيدة التي سجلت نمواً سنوياً في اسناد المشاريع خلال النصف الأول من العام ويأتي هذا التباطؤ الحاد في النشاط بعد عامين من مستويات إنفاق استثنائية، ضخت خلالها دول المنطقة استثمارات كبيرة في مشاريع النفط والغاز الكبرى، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من المشاريع الضخمة بقيمة تتجاوز تريليون دولار أمريكي.

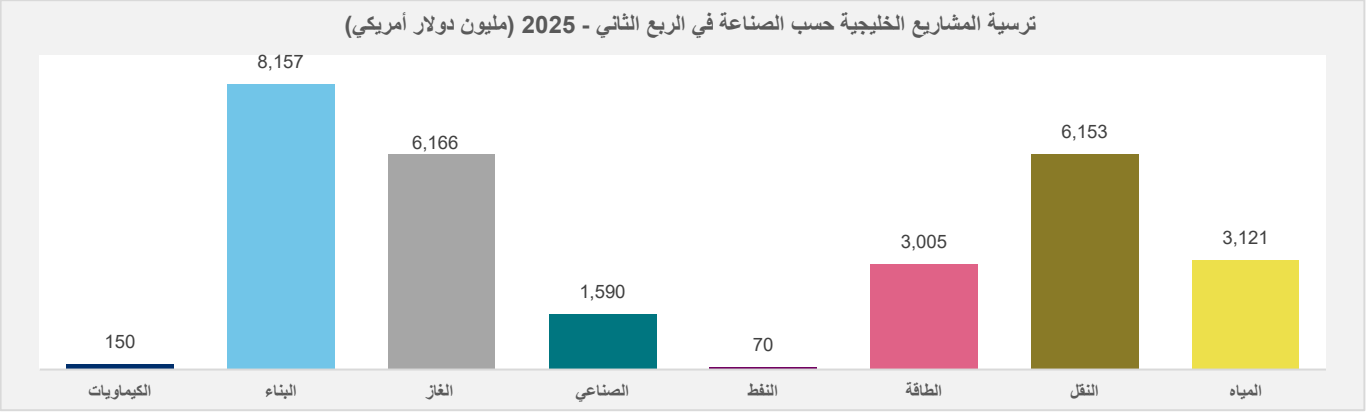

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

وعلى الصعيد القطاعي، شهدت سبعة من أصل القطاعات الثمانية الرئيسية في الدول الخليجية انخفاضاً في قيمة العقود المسندة في الربع الثاني من العام 2025 على أساس سنوي. إذ سجل قطاع الإنشاءات في الدول الخليجية انخفاضاً حاداً بنسبة 60.0 في المائة على أساس سنوي، ليصل إجمالي العقود المسندة إلى 8.2 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2025، مقابل 20.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. كما تراجعت وتيرة اسناد المشاريع ضمن قطاع النفط بنسبة 98.4 في المائة، لتصل قيمتها إلى 70 مليون دولار أمريكي، مقابل 4.5 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. وشهد كلا من قطاعي الإنشاءات والنفط تراجعاً ملحوظاً، ما جعلهما من أبرز المساهمين في الانخفاض الإجمالي لقيمة المشاريع المسندة بالدول الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2025. ويشار إلى أن قطاع الكيماويات كان الوحيد الذي سجل نمواً سنوياً في قيمة العقود المسندة خلال هذه الفترة، في حين تراجعت وتيرة اسناد المشاريع في القطاعات السبعة الأخرى، لا سيما في قطر، والبحرين، والسعودية. وفي ظل هذا الانكماش الحاد، تتزايد المخاوف من أن إجمالي قيمة العقود المسندة خلال العام 2025 قد ينخفض عن المستويات المسجلة في العام 2024.

وعلى أساس ربع سنوي، تراجعت القيمة الإجمالي للعقود المسندة في السعودية بنسبة حادة بلغت 72.5 في المائة خلال الربع الثاني من العام 2025، لتسجل 9.8 مليار دولار أمريكي مقابل 35.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. في المقابل، سجلت الكويت انخفاضاً محدوداً نسبياً بنسبة 9.8 في المائة على أساس سنوي، لتبلغ قيمة العقود المسندة 1.8 مليار دولار أمريكي

مقابل 2.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. أما في الإمارات، فانخفضت قيمة العقود المسندة بنسبة 47.0 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 14.0 مليار دولار أمريكي مقابل 26.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024.

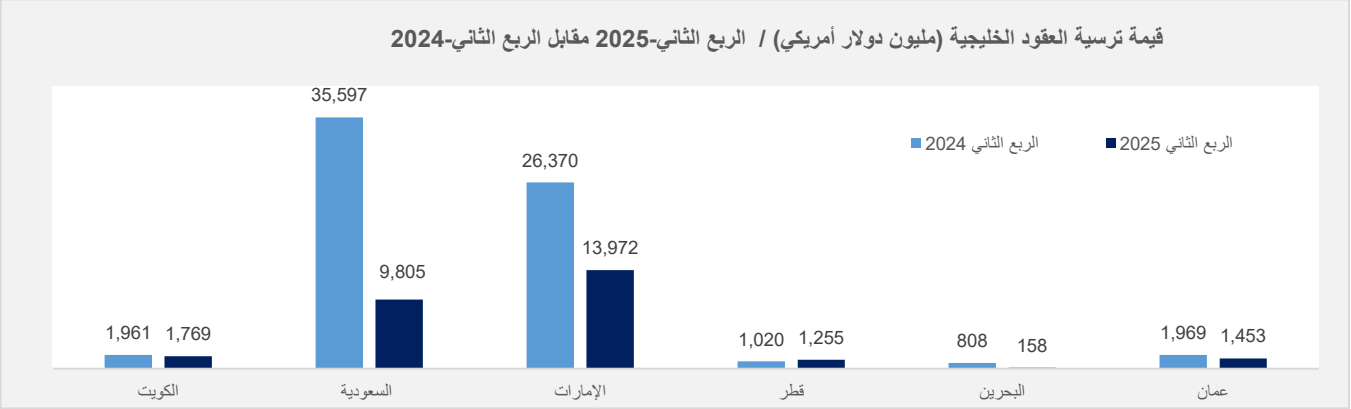

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

السعودية

تراجع إجمالي قيمة العقود المسندة في السعودية بصورة ملحوظة بنسبة 72.5 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2025، إذ انخفض إلى 9.8 مليار دولار أمريكي مقابل 35.6 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. وأدى هذا التراجع الكبير إلى تقليص مساهمة المملكة في إجمالي قيمة مشاريع الدول الخليجية إلى نسبة 34.5 في المائة في الربع الثاني من العام 2025، مقابل 52.6 في المائة في الربع الثاني من العام 2024. ويعزى هذا التراجع الحاد في الأساس إلى التحديات المستمرة التي يواجهها قطاع الإنشاءات في السعودية، والذي واصل أداءه المتقلب متأثراً بتباطؤ وتيرة اسناد عقود مشاريع الإسكان والضيافة. ووفقاً لأحدث مراجعة للسوق صادرة عن شركة سي بي أر إي (CBRE)، ألقت مجموعة من العوامل السلبية بظلالها على نشاط اسناد المشاريع في قطاع الانشاءات، شملت تزايد المخاوف بشأن القدرة على تحمل التكاليف، إلى جانب قيود التمويل والتطورات الاقتصادية العالمية، ما ساهم في الحد من وتيرة اسناد العقود خلال الربع الثاني من العام 2025.

وعلى الرغم من هذه التحديات، تعكس التوقعات الاقتصادية للسعودية للعام 2025 وعلى المدى المتوسط مزيجاً من المرونة الاقتصادية، والزخم المتواصل للإصلاحات الهيكلية، إلى جانب تأثيرات معاكسة ناجمة عن تقلبات أسواق النفط العالمية وحالة عدم اليقين الجيوسياسي. ووفقاً لمجلة ميد، بلغت القيمة الإجمالية لسوق المشاريع في المملكة بنهاية يونيو 2025 نحو 1.98 تريليون دولار أمريكي. وتوزعت هذه القيمة على النحو التالي: 912.3 مليار دولار أمريكي في مرحلة التصميم، 419.3 مليار دولار أمريكي للمشاريع قيد التنفيذ، هذا إلى جانب 351.1 مليار دولار أمريكي للمشاريع في مراحل الطرح، و251.5 مليار دولار أمريكي في مرحلة الدراسة، و55 مليار دولار أمريكي في مرحلة التصميم الهندسي المبدئي.

وعلى الصعيد القطاعي، تخلى قطاع الإنشاءات عن مركزه كأعلى القطاعات من حيث القيمة لصالح قطاعي النقل والطاقة، بعد أن سجل انخفاضاً حاداً بنسبة 59.7 في المائة على أساس سنوي. وبلغ إجمالي قيمة العقود المسندة ضمن قطاع الإنشاءات 2.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 5.8 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. وفي المقابل، لم يشهد قطاع النفط إسناد أي عقود جديدة خلال الربع الثاني من العام 2025، مسجلاً تراجعاً شديداً من 1.7 مليار دولار أمريكي في الفترة المماثلة من العام الماضي. وتصدر قطاع النقل قائمة القطاعات من حيث قيمة العقود المسندة، بقيمة إجمالية بلغت 3.0 مليار دولار أمريكي مقابل 5.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. وتبعه قطاع المياه، الذي سجل تراجعاً بنسبة 29.2 في المائة على أساس سنوي، لتصل قيمة العقود المسندة إلى 2.5 مليار دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2025.

ومن أبرز العقود المسندة خلال الربع الثاني من العام 2025، التوصل إلى التزامات قائمة بقيمة تصل إلى 2 مليار دولار أمريكي ضمن الحافظة التعاقدية، أو بموجب اتفاقية حجز، مع شركة جنرال إلكتريك الأمريكية متعددة الجنسيات، في خطوة استراتيجية نحو تسريع تحول قطاع الطاقة بالمملكة من خلال الاستفادة من التكنولوجيا والخبرات الأمريكية. وتشمل الاتفاقية عدة مبادرات، من أبرزها صفقة بين الشركة السعودية للكهرباء وشركة جنرال إلكتريك فيرنوفا لتوريد توربينات غاز أمريكية الصنع، بالإضافة إلى مكثفات متزامنة ومعدات أخرى ضرورية لدعم استقرار الشبكة. كما أعلنت أرامكو السعودية وجنرال إلكتريك فيرنوفا عن شراكة تهدف إلى تقديم خدمات الصيانة والإصلاح وتوفير قطع الغيار، لدعم كفاءة التشغيل في محطات الطاقة المنتشرة في مختلف أنحاء المملكة. ومن بين المشاريع البارزة الأخرى التي تم اسنادها خلال هذا الربع، عقد بقيمة 378 مليون دولار أمريكي لتطوير مشروع سكني في مدينة الخبر، بالإضافة إلى عقد آخر بقيمة 131 مليون دولار أمريكي تم اسناده لشركة تشييد المباني (BCC)، التابعة لشركة رتال، لبناء 371 وحدة سكنية إلى جانب أعمال البنية التحتية المرتبطة بها ضمن المشروع العملاق لمجمع سدرة السكني في الرياض، والذي يتم تطويره من قبل مجموعة روشن.

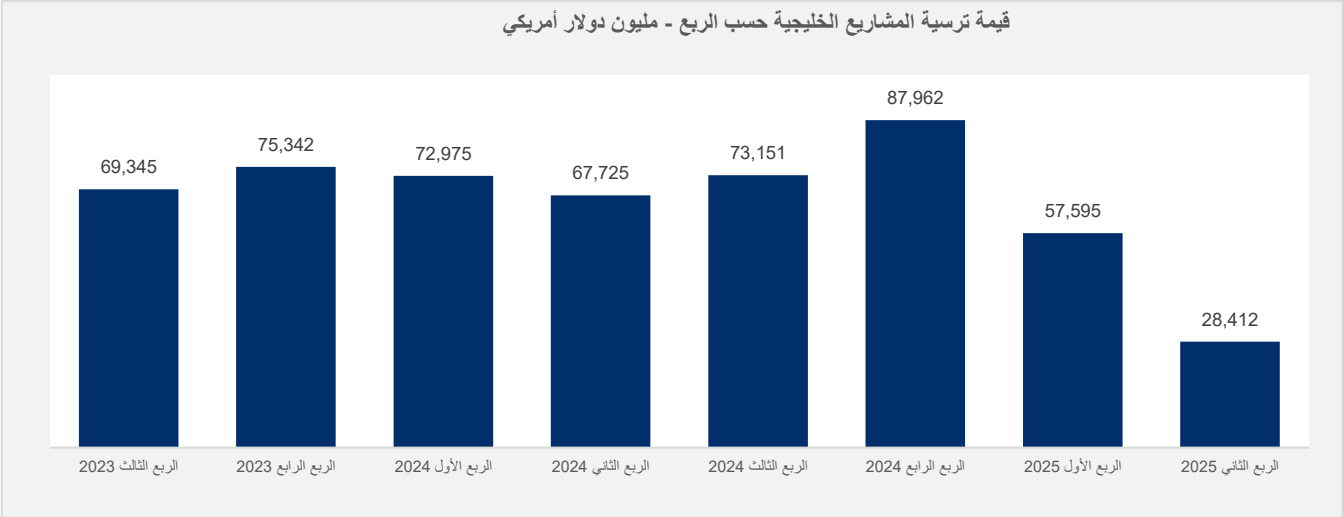

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

الامارات

برزت الإمارات كأكبر سوق للمشاريع على مستوى الدول الخليجية خلال الربع الثاني من العام 2025، رغم تسجيلها انخفاضاً بنسبة 47.0 في المائة على أساس سنوي في إجمالي قيمة العقود المسندة، التي بلغت 14.0 مليار دولار أمريكي، مقابل 26.4 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. ويأتي هذا التقدم بعد أن تفوقت الإمارات على السعودية في الربع الأول من العام 2025، لتتصدر بذلك مشهد المشاريع الإقليمية. كما ارتفعت حصة الإمارات من إجمالي قيمة المشاريع المسندة على مستوى الدول الخليجية بشكل ملحوظ من نسبة 38.9 في المائة في الربع الثاني من العام 2024 إلى نسبة 49.2 في المائة في الفترة التي يغطيها التقرير. ويعكس هذا التحول البارز نجاح الدولة في تنفيذ إصلاحات هيكلية واسعة النطاق، إلى جانب استثماراتها الاستراتيجية الموجهة بدقة، والتي تهدف إلى تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي.

وفيما يتعلق بأداء النصف الأول من العام 2025، تراجع إجمالي قيمة العقود المسندة في الإمارات بنسبة 12.1 في المائة على أساس سنوي ليصل إلى 44.4 مليار دولار أمريكي، مقابل 50.6 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2024. ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض واسع النطاق شمل ست من أصل ثماني قطاعات اقتصادية رئيسية. وجاء في صدارة القطاعات المتراجعة قطاع الإنشاءات، والذي يعد أكبر القطاعات، إذ تراجعت قيمة العقود المسندة خلال الربع الثاني من العام بنسبة 61.6 في المائة على أساس سنوي، لتنخفض إلى 4.9 مليار دولار أمريكي، مقابل 12.9 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. وخلال الربع

الثاني من العام 2025، برز قطاع الغاز كأفضل القطاعات أداءً من حيث القيمة المطلقة للعقود المسندة، وتبعه قطاع الانشاءات في المرتبة الثانية (4.9 مليار دولار أمريكي)، ثم تلاه قطاع النقل (1.7 مليار دولار أمريكي). وبإلقاء نظرة تحليلية فاحصة لأداء القطاعات، نلحظ ان قطاع الغاز استحوذ على نسبة 37.6 في المائة من إجمالي قيمة العقود المسندة في الامارات خلال الربع الثاني من العام 2025 بقيمة اجمالية بلغت 5.3 مليار دولار أمريكي، وذلك على الرغم من انخفاضه السنوي الطفيف بمقدار 300 مليون دولار أمريكي. في المقابل، حقق القطاع الصناعي أداءً قوياً، مسجلاً نمواً بنسبة 35.8 في المائة على أساس سنوي في قيمة العقود المسندة. كما شهد قطاع الكيماويات انتعاشاً ملحوظاً، إذ ارتفعت العقود المسندة إلى 150 مليون دولار أمريكي، مقارنة بعدم اسناد أي عقود في الربع الثاني من العام 2024.

وشهد الربع الثاني من العام 2025 اسناد عدد من العقود الكبرى في السوق الإماراتية، من أبرزها اتفاقية مدتها ثلاث سنوات بقيمة 400 مليون دولار أمريكي منحتها شركة أدنوك للغاز لتوريد الغاز الطبيعي المسال إلى أوروبا. وتنص الاتفاقية، المبرمة مع شركة "سيفي لتأمين الطاقة لأوروبا" الألمانية، على توريد 0.7 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال. وفي إطار منفصل، أعلنت أدنوك للغاز عن اتخاذ القرار الاستثماري النهائي للمرحلة الأولى من برنامجها لتطوير الغاز الغني، والذي تقدر قيمته الإجمالية بنحو 5 مليار دولار أمريكي. وتم ترسية الحزمة الأولى من المشروع، بقيمة 2.8 مليار دولار أمريكي، لشركة وود البريطانية لتطوير منشأة حبشان، حيث أكدت الشركة لاحقاً أن العقد يتضمن إيرادات عابرة، وتوقعت تسجيل ما يقارب 400 مليون دولار أمريكي من خدمات الهندسة والتوريد والإدارة والإنشاءات (EPCm). أما بالنسبة للحزمتين المتبقيتين من المشروع، فيتضمنا عقد بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي لتطوير منشأة تسييل في جزيرة داس، وعقد آخر بقيمة 1.1 مليار دولار أمريكي لتطوير منشأتي عصب وبوحصا. وقد تمت ترسية هذين العقدين على شركة بتروفاك، التي تتخذ من المملكة المتحدة مقراً لها، وشركة كينت، ومقرها دبي، على التوالي.

قطر

سجلت قطر نمواً ملحوظاً في قيمة العقود المسندة خلال الربع الثاني من العام 2025، إذ ارتفعت بنسبة 23.0 في المائة على أساس سنوي لتبلغ 1.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 1.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024، وفقاً للبيانات الصادرة عن مجلة ميد. ويعزى هذا النمو بصفة رئيسية إلى الزيادة الهائلة في أنشطة اسناد المشاريع ضمن قطاعات الطاقة و النقل. وتجدر الإشارة إلى انه لم يتم اسناد أي عقود في قطاعات النفط و الصناعي والكيماويات و الغاز خلال الربع الثاني من العام 2025. في المقابل، تراجعت قيمة العقود المسندة في قطاع الانشاءات بنسبة 87.7 في المائة على أساس سنوي، لتصل إلى 69 مليون دولار أمريكي، مقابل 562 مليون دولار أمريكي في الربع المماثل من العام 2024. وعلى العكس من ذلك، شهد قطاع الطاقة ارتفاعًا كبيرًا، حيث بلغت قيمة عقود الإنشاءات 834 مليون دولار أمريكي، ارتفاعًا من 25 مليون دولار أمريكي في الربع الثاني من عام 2024. أما على صعيد الأداء على أساس نصف السنوي، تراجعت القيمة الإجمالية للعقود المسندة في قطر بنسبة 31.1 في المائة لتبلغ 6.7 مليار دولار أمريكي، مقابل 9.7 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2024. وبالنسبة للنظرة المستقبلية، تشير التوقعات إلى انتعاش محتمل في سوق المشاريع القطري خلال الفترة المقبلة. إذ أعلنت هيئة الأشغال العامة (أشغال)، وفقاً لمجلة ميد، عن خطة خمسية بقيمة 22 مليار دولار أمريكي تشمل مجموعة واسعة من مشاريع البنية التحتية المزمع تنفيذها بين عامي 2025 و2029. ومن بين أبرز المبادرات ضمن هذه الخطة مشروع المصبات الاستراتيجية، المتوقع إطلاقه في العام 2025، والذي يهدف إلى إعادة استخدام مياه الأمطار لأغراض الري والتبريد في المناطق الشمالية والجنوبية من العاصمة الدوحة.

ومن أبرز المشاريع التي تم الإعلان عنها خلال الربع الثاني من العام 2025، قامت هيئة الأشغال العامة بترسية عقداً ضخماً على شركة لارسن آند توبرو للطاقة الهيدروكربونية الهندية، بقيمة تتراوح بين 4 و5 مليار دولار أمريكي، وذلك ضمن المرحلة الثانية من مشروع استدامة الإنتاج في حقل الشمال. ويتضمن نطاق العقد أعمال الهندسة والمشتريات والإنشاء والتركيب (EPC) لنظامين رئيسيين لضغط الغاز CP8S – و CP4N يزن كل منهما ما بين 25,000 و35,000 طن. كما يشمل العقد إنشاء منصات الضغط ومنصات الشعلة والبنية التحتية المساندة. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الخطة الخمسية لأشغال عدداً من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP)، من أبرزها تنفيذ أعمال البنية التحتية لأكثر من 5,500 قطعة أرض سكنية موزعة على مواقع

متعددة في مختلف أنحاء الدولة.

الكويت

سجلت الكويت أقل نسبة تراجع على أساس سنوي في معدل اسناد المشاريع خلال الربع الثاني من العام 2025، إذ بلغت قيمة العقود المسندة 1.8 مليار دولار أمريكي، بانخفاض نسبته 9.8 في المائة مقابل 2.0 مليار دولار أمريكي في الربع الثاني من العام 2024. وفي المقابل، تميزت الكويت بكونها الدولة الخليجية الوحيدة التي حققت نمواً سنوياً في إجمالي العقود المسندة خلال النصف الأول من العام 2025، لتصل إلى 3.3 مليار دولار أمريكي، مقابل 2.4 مليار دولار أمريكي في النصف الأول من العام 2024. ويعزى هذا النمو الإيجابي إلى الزخم المتزايد في استثمارات البنية التحتية، المدفوعة برؤية كويت 2035، والتي تضع تحديث قطاعات النفط والطاقة والنقل في صدارة أولوياتها.

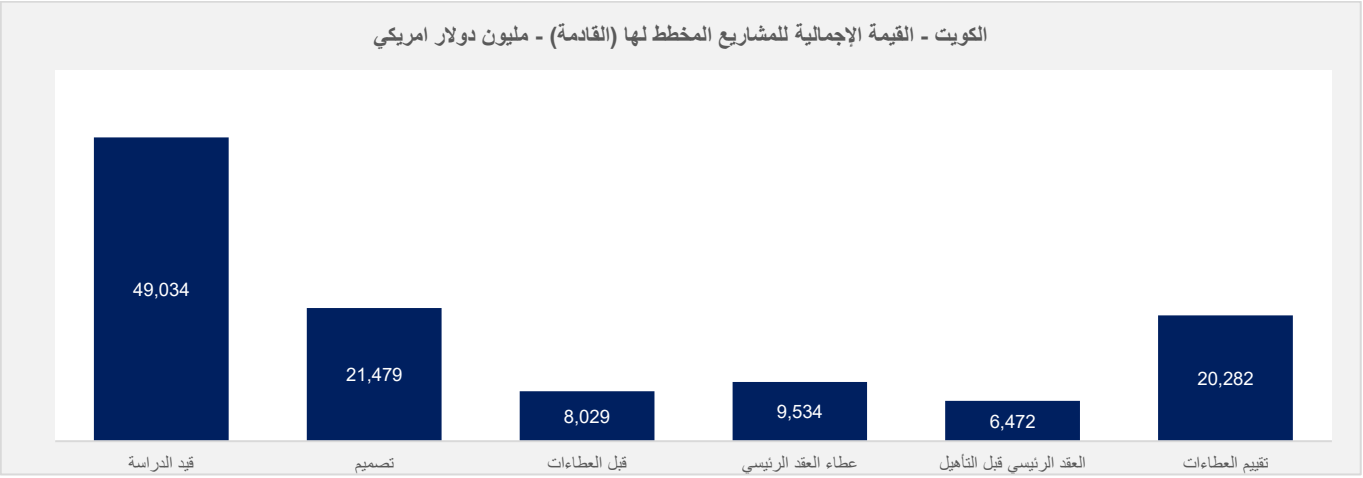

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

ومن منظور قطاعي، شهد قطاع الغاز نمواً ملحوظاً خلال الربع الثاني من العام 2025، إذ بلغت قيمة العقود المسندة 422 مليون دولار أمريكي، مقارنة بعدم تسجيل أي عقود في الربع الثاني من العام 2024، ما يجعله واحداً من القطاعين الوحيدين اللذين سجلا نمواً خلال هذا الربع. وعلى الرغم من هذا النمو، تصدر قطاع النقل القائمة من حيث القيمة المطلقة، بإجمالي عقود بلغت قيمتها 651 مليون دولار أمريكي، على الرغم من تراجعه بنسبة 27.8 في المائة على أساس سنوي مقارنة بمستويات الربع الثاني من العام 2024. وفقاً لمجلة، ميد، قامت الكويت بإسناد عقوداً بقيمة 70 مليون دولار أمريكي خلال الربع الثاني من العام 2025 في قطاع النفط، مقابل عدم اسناد أي مشاريع في الربع الثاني من العام 2024، ما يعكس التوسع المستمر في أنشطة الاستكشاف والإنتاج ضمن إطار الاستراتيجية الوطنية لرفع الطاقة الإنتاجية إلى 4 مليون برميل يومياً بحلول العام 2035. وبنهاية الربع الثاني من العام 2025، بلغت الطاقة الإنتاجية الفعلية للكويت نحو 2.9 مليون برميل يومياً، مع استهداف الوصول إلى 3.2 مليون برميل يومياً في الأجل القصير بنهاية العام 2026. وتماشياً مع هذه الاستراتيجية، مددت السلطات الكويتية المواعيد النهائية لتقديم العطاءات لأربعة مشاريع نفطية استراتيجية تقدر قيمتها الإجمالية بنحو 1.5 مليار دولار أمريكي.

ومن أبرز العقود التي تم ترسيتها خلال الربع الثاني من العام 2025، صفقة بقيمة 200 مليون دولار أمريكي تم ترسيتها على شركة ناشيونال انيرجي سيرفيز (NESR)، التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها. ويمتد العقد لمدة خمس سنوات ويتضمن تطوير منشأة صناعية متقدمة على مساحة 180,000 متر مربع، سيتم تنفيذها على أربعة مراحل. ويعرف المشروع باسم منشأة "NESR Spark"، ويتوقع أن يضم مجموعة من التقنيات الحديثة التي تركز على تحسين عمليات الحفر، والتدخل في الآبار، وتعزيز الإنتاج، إلى جانب حلول مبتكرة في مجال الاستدامة.

آفاق نمو سوق المشاريع الخليجية

على الرغم من التراجع الحاد في وتيرة اسناد العقود خلال النصف الأول من العام 2025، تظل التوقعات لسوق المشاريع في الدول الخليجية إيجابية، مع ترجيح انتعاش ملحوظ في النصف الثاني من العام. ويتوقع أن تقود السعودية هذا الزخم، مدفوعة بزخم إصلاحي واستثماري واسع النطاق، في أعقاب عام قياسي من نشاط المشاريع. وتشير التقديرات إلى أن المنطقة تستعد لفترة جديدة من اسناد العقود بوتيرة قوية، بدعم من عدد من العوامل الإيجابية المشتركة على مستوى الدول الخليجية، والتي من شأنها أن تعزز الثقة وتحفز الاستثمارات خلال الفترة المتبقية من العام. ومن أبرز المحركات المستقبلية، يتوقع أن تسجل السعودية نمواً ملحوظاً في قيمة العقود المسندة خلال النصف الثاني من العام 2025. ووفقاً لمجلة ميد، تشكل السعودية نحو 873.2 مليار دولار أمريكي – أي أكثر من نسبة 50 في المائة – من إجمالي المشاريع في مرحلة ما قبل التنفيذ المرتقبة في الدول الخليجية. وتأتي الإمارات في المرتبة الثانية، بمشاريع مستقبلية تقدّر بنحو 417.9 مليار دولار أمريكي، ما يمثل نسبة 24.2 في المائة من إجمالي قيمة العقود المرتقبة على مستوى الدول الخليجية.

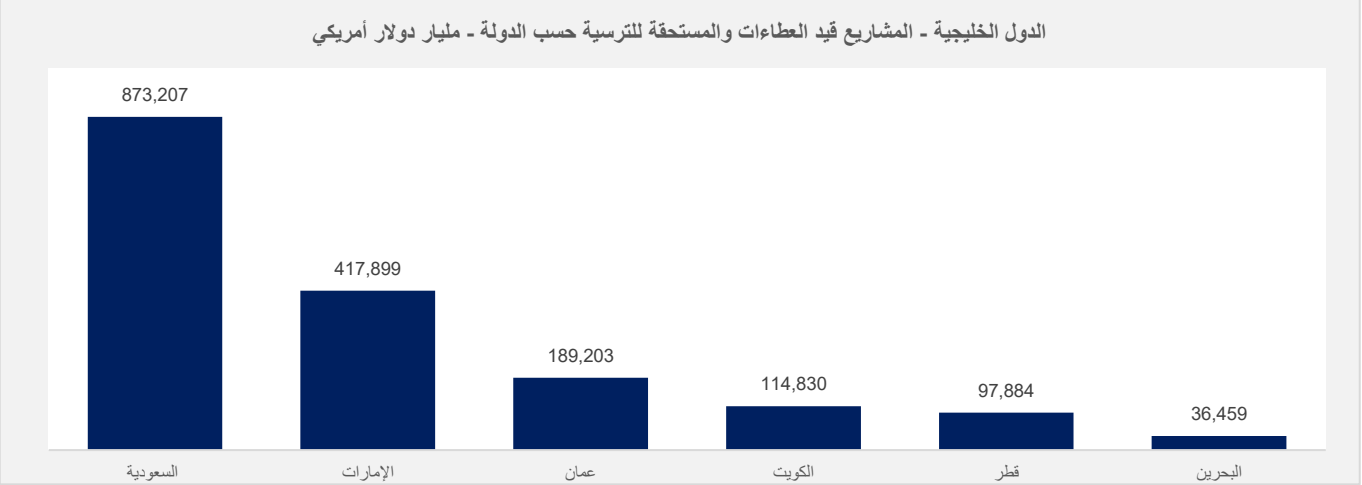

المصدر: ميد وبحوث كامكو إنفست

ومن بين أبرز المشاريع الكبرى المخطط لها في السعودية خلال العام 2025، والتي لم يتم ترسيتها بعد، يبرز مشروع مفاعل الطاقة الذرية والمتجددة (CARE)، والذي تبلغ تكلفته التقديرية نحو 80 مليار دولار أمريكي .ويعد هذا المشروع حالياً في مرحلة تقديم العطاءات، ويجري تطويره تحت إشراف مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة، في إطار استراتيجية المملكة لتنويع مزيج الطاقة وتعزيز الأمن والاستدامة في الإمدادات. بالإضافة إلى ذلك، تشمل قائمة المشاريع الكبرى الأخرى التي ما تزال في مراحل التصميم أو التصميم الهندسي المبدئي (FEED) مشروع نظام تخزين طاقة البطاريات، بقيمة تقدر بنحو 10 مليار دولار أمريكي، والمملوك لشركة مشتريات الطاقة السعودية .

وتقدر القيمة الإجمالية لعقود مرحلة ما قبل التنفيذ في دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 1.73 تريليون دولار أمريكي. وتأتي الكويت في المرتبة الرابعة بين دول المجلس من حيث حجم هذه المشاريع، بحصة تبلغ نسبة 6.6 في المائة، أي ما يعادل 114.8 مليار دولار أمريكي. وتنقسم المشاريع المخطط تنفيذها في الدول الخليجية إلى مشاريع بقيمة 586.0 مليار دولار أمريكي في مرحلة التصميم، ومشاريع بقيمة 625.5 مليار دولار أمريكي في مرحلة الدراسة، وأخرى بقيمة 133.9 مليار دولار أمريكي في مرحلة التأهيل المسبق للعقد الرئيسي، و106.3 مليار دولار أمريكي في مرحلة تقديم العطاءات الرئيسية، و162.6 مليار دولار أمريكي في مرحلة تقييم العطاءات، ومشاريع بقيمة 115.2 مليار دولار أمريكي في مرحلة التصميم الهندسي المبدئي.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com